الثقات الذين وصفهم ابن حجر بالخطأ القليل ـ دراسة تحليلية

. نصار نصار*، إبراهيم حمود إبراهيم**

* قسم علوم القرآن والحديث النبوي – كلية الشريعة – جامعة دمشق

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) في قسم الحديث النبوي ، كلية الشريعة ،جامعة دمشق

الملخص

إن كتاب تقريب التهذيب الذي ألفه المحدث الكبير (أحمد بن علي بن حجر العسقلاني)[1] يعد من أهم كتب الحديث التي تدرس حال الرواة الذين رووا الأحاديث في الكتب الستة، والعلماء اليوم يعتمدون عليه كثيرا في دراسة حال الراوي، فهو يعطي تقريرا موجزاً وكاملاً عن حال الراوي ودرجته، ومن جملة كلامه عن الراوي أنه يقول: **(هذا الرّاوي ثقة له أخطاء)**.

وفي هذا البحث جمعت الرواة الذين وصفهم ابن حجر بالثقة والخطأ في كتابه (تقريب التهذيب)، ثمّ ذكرت أقوال العلماء فيهم ومن وصفهم بالخطأ، وما هو السبب، ثم أوردت الأحاديث التي ذكر العلماء أنه أخطأ فيها الراوي، ثم درست سند الحديث ومتنه وبينت حكمه، ثم بعد ذلك ذكرت النتيجة التي وصلت إليها في كل راوٍ من الرواة.

الكلمات المفتاحية: ثقات، الخطأ، الرّواة.

ورد البحث للمجلة بتاريخ : 14/ 1 / 2016 م

قبل للنشر بتاريخ :12 /6 / 2016 م

Sure Narrators Who Ibn Hajar Described As Narrators With Fewer Mistakes

Nassar Nassar* , Ibrahim H. Ibrahim**
*Dept. of Qur'an and Hadith Sciences - Al-Sharia College - Damascus University
**postgraduate student (phd)

Abstract

Sure Narrators Who were With Less Mistakes, The Takrib'ut Tehzib (Estimation of Refinement), authored by the grand scholar of Hadith Ahmet ben Ali ben Hajer Al-Asqalani, is among the most important hadith books explaining the statuses of the narrators who had reported the hadiths in The Kutub-i Sitte (The Six Books of Hadith). Contemporary scholars have a big confidence in this work in explaining the status of a hadith reporter, because Ben Hajer gives precise/enough information, just in a line, about the status of the reporter. "This reporter is reliable but he has delusions," is from among his words about the reporters. In my study, I collected all reporters of whom Ben Hajer spoke as reliable and mistaken in his book Takrib'ut Tehzib. I cited the words of scholars about each and every reporter and expressed which scholar described which reporter with mistake and the reason for his description, and I listed the hadiths in which the reporter made mistakes. And then I explained the proof of narrators, chain, the text and the decision of each hadith. After these explanations, I have finally expressed the decisions for each and every reporter.

Key words: mistakes, sure narrators.

Received 14/ 1/2016
Accepted 12/ 6 /2016

مقدمة:

يعد كتاب ((تقريب التهذيب))[1] الكتاب الأول عند طلاب الحديث في علم الرجال, ذلك أن ابن حجر رحمه الله يختصر أقوال العلماء في الراوي ويطلق فيه حكماً يعتمده أهل الحديث اليوم، وهذا سبب اختياري لهذا الكتاب دون غيره من الكتب, إذ هو المرجع المهم عند دراسة سند الحديث، والحديث عن هذا الكتاب يحتاج إلى بحث خاص.

وسبب اختياري لهذا البحث بالتحديد هو الوقوف على المراد بقول الحافظ ابن حجر: (ثقة يخطئ). فابن حجر رحمه الله في بعض الأحيان يصف الراوي بالثقة والخطأ، فيقول مثلاً: "ثقة يخطئ", و"ثقة ربما أخطأ". وهذا الحكم يتوقف عنده المحدثون؛ فهل نحكم بصحة الحديث أم بحسنه، أم نتوقف في ذلك؟

وفي هذا البحث جمعت أسماء هؤلاء الرواة ممن ذكرهم ابن حجر في كتابه (تقريب التهذيب)[1]، ودرست أحوالهم وأقوال العلماء فيهم، والأحاديث التي أُشير إليهم بالخطأ فيها، وحاولت مناقشتها، ليقف القارئ بعد ذلك على حال هؤلاء الرواة، ويستطيع أن يحكم على سند الحديث دون توقف أو شك.

أما الدراسات السابقة في هذا الموضوع: فلم أقف.. فيما أعلم بعد البحث والتمحيص. على دراسة سابقة للموضوع، إنما توجد دراسات سابقة لكتاب (تقريب التهذيب) للحافظ ابن حجر رحمه الله.

وأما خطة البحث: فقد قسمته بعد المقدمة إلى خمسة مباحث، كل مبحث أتناول فيه الحديث عن راو وصفه ابن حجر بأنه يخطئ قليلاً، وفي كل مبحث ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أقوال العلماء في الراوي.

المطلب الثاني: الأحاديث التي قيل إنه أخطأ فيها.

المطلب الثالث: خلاصة الحكم في الراوي.

ثم الخاتمة وضمنتها أهم النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: دراسة الراوي الأول: (بريد بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى

الأشعري الكوفي): "**ثقة يخطئ قليلاً**, أخرج له الستة"، قاله ابن حجر[1][1].

المطلب الأول: أقوال العلماء في الراوي: قال أبو زرعة[2]: شيخ ليس بالقويّ, وقال يحيى بن معين[3]: ثِقَة, وفِي موضع آخر لَيْسَ به بأس, وذكره العجلي[4] في الثقات ووثقه, وقال عمرو بن علي الصيرفي: لم أسمع يحيى ولا عبد الرحمن يحدثان عن سفيان عن بريد بن عبد الله بشيء قط, وقال أبو حاتم[5]: يكتب حديثه وليس بالمتين, وذكره ابن حبان في الثقات[6] وقال: كَانَ يخطئ, وقال في مشاهير علماء الأمصار[7]: وكان يهم في الشيء بعد الشيء, وذكره الدار قطني في أسماء التابعين[8] ومن بعدهم فيمن صحت روايته, وقَالَ النَّسَائِيّ فِي كتاب الضُّعَفَاء: لَيْسَ بِذَاكَ الْقوي, وَقَالَ مرة لَيْـــسَ بِهِ بَأْس, وقال أحمد: طلحة بن يحيى أحب إلي من بريد بن أبي بردة، بريد يروي أحاديث مناكير, وقال الذهبي في الكاشف[9]: صدوق, وقال في المغني[10]: ثقة, وفي من تكلم فيه وهو موثوق: ثقة كبير.

المطلب الثاني: الأحاديث التي قيل إنه أخطأ فيها: أنكر أبو أحمد ابن عدي على الراوي حديثاً رواه: **(إذا أراد الله بأمة خيراً قبض نبيها قبلها)**[11] [2].

تخريج الحديث ودراسة سنده: هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه[12] وقال: حُدِّثْتُ عَنْ أَبِي سَامَةَ، وَمِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، حَدَّثَنِي بُرَيْدُ بْنُ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **(إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا أَرَادَ رَحْمَةَ أُمَّةٍ مِنْ عِبَادِهِ، قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا، فَجَعَلَهُ لَهَا فَرَطًا** [3] **وَسَلَفًا بَيْنَ يَدَيْهَا، وَإِذَا أَرَادَ هَلَكَةَ أُمَّةٍ، عَذَّبَهَا وَنَبِيُّهَا حَيٌّ، فَأَهْلَكَهَا وَهُوَ يَنْظُرُ، فَأَقَرَّ عَيْنَهُ بِهَلَكَتِهَا حِينَ كَذَّبُوهُ وَعَصَوْا أَمْرَهُ)**[4].

وأخرجه البزار[12] وقال: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ به, قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَبُو مُوسَى بِهَذَا

---

(1) تقريب التهذيب (121 رقم 658).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (247/2 رقم295), تهذيب التهذيب (432/1 رقم 794).

(3) قَالَ الْأَصْمَعِي: الفَرَط والفارِط: الْمُتَقَدّم فِي طلب المَاء نقله أبو عبيد (1 /45).

(4) كتاب الفضائل, بَابُ إِذَا أَرَادَ اللهُ تَعَالَى رَحْمَةَ أُمَّةٍ قَبَضَ نَبِيَّهَا قَبْلَهَا (4/ 1791 رقم2288).

الْإِسْنَادِ[1].

والظاهر أن ابن عدي أنكره لشدة غرابته ولم يجزم بإنكاره بل قال: "وهذا طريق حسن رواته ثقات وقد أدخله قوم في صحاحهم وأرجو أن لا يكون به بأس"[11] [2].

المطلب الثالث: الخلاصة: قول الإمام أحمد: (بأن له مناكير). شرحه ابن حجر في أكثر من موضع في الفتح، فقــال: وَأحمد وَغَيره يطلقون الْمَنَاكِير على الْأَفْرَاد الْمُطلقَة الَّتي لَا متابع لَهَا[11] [3] وأكد هذا المعنى في الكتاب نفسه[13] [4], ودافع عن الراوي في الفتح فقال: قلت احْتج بِهِ الْأَئِمَّة كلهم, وقال أَحْمد: مُنكر الحَدِيث. فقال ابن حجر: قلت: هَذِه اللَّفْظَة يطلقهَا أَحْمد على من يغرب على أقرانه بِالْحَدِيثِ, عرف ذَلِك بالاستقراء من حَاله[13] [5].

ومن خلال استعراض أقوال العلماء في الراوي (بريد بن عبد الله بن أبي بردة)، يمكن القول: إنه لا تعارض بين هذه الأقوال، فالجميع متفقون على أن الراوي ثقةٌ محتجٌ به عند الجماعة، ولا يعني قولهم: (هذا حديث منكر) أو(له مناكير) أن راويه غير ثقة، فكثيراً ما يطلقون النكارة على مجرد التفرد.

والإمام ابن حجر أزال هذا الإشكال بكلامه السابق، وبين أن الغرابة هنا تعني التفرد وأن ذلك لا يقدح فيه ولا ينفي عنه صفة الثقة، وكونه محتجاً به عند العلماء كالشيخين وغيرهما.

المبحث الثاني: دراسة الراوي الثاني: (سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي أبو عثمان البغدادي):" **ثقة ربما أخطأ**, روى له الستة إلا ابن

---

(1) مسند أبي موسى (8/ 154 رقم 3177).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 247 رقم295).

(3) المصدر السابق.

(4) فتح الباري الفصل التاسع (1/ 437).

(5- فتح الباري الفصل التاسع (1/ 453).

ماجة"[14]، قاله ابن حجر[1] [(1)].

المطلب الأول: أقوال العلماء في الراوي: قال النسائي: ثقة, وذكره ابن حبان في الثقات وقال: رُبمَا أَخطَأَ, وذكره الدار قطني في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته وقال الدَّارَ قُطْنِيّ في السنن[15]: ثقة, وقال: قيل إن ابن الأموي اختلطت عليه أحاديث أبيه، عن زكريا بن أبي زائدة، بأحاديثه عن حريث بن أبي مطر, وقَالَ أَبُو حَاتِم: هُوَ صَدُوق ثِقَة وروى عَنهُ هُوَ وَأَبُو زرْعَة, وقال علي ابن المديني: جماعة من الأولاد أثبت عندنا من آبائهم، منهم عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وهذا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي أثبت من أبيه, قال يعقوب بن سفيان: وهما ثقتان الأب والابن, وقال عنه صالح بن محمد: صدوق إلا أنه كان يغلط, وقال الذهبي: ثقة [9,16,17,6,18,19, 20,21,22] [(2)].

المطلب الثاني: الأحاديث التي قيل إنه أخطأ فيها: ذكر الترمذي في السنن[23] والعلل[24], قال أبو عيسى في العلل: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ, حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ, عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ, عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ, عَنْ أَبِي سَلَمَةَ, عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ, فِي قَوْلُهُ تَعَالَى: **(لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة)** الفتح **(18), قَالَ جَابِرٌ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ لَا نَفِرَّ , وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ.**

قال أبو عيسى: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا (البخاري)[25] عَنِ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ, إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا وَلَمْ يَعْرِفْهُ, قَالَ أَبُو عِيسَى: وَرَوَى غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ, عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ, عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ, عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ, وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا سَلَمَةَ, وكذلك قال في السنن وزاد: وفِي البَاب عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكْوَعِ،

---

(1) تقريب التهذيب (242 رقم 2415).

(2) الكاشف (446/6 رقم 1974) مشيخة النسائي(88/1 رقم 86), تاريخ بغداد ت بشار(128/10 رقم4633) أسماء من صحت روايته (155/1 رقم 386) الثقات لابن حبان (270/8 رقم 13388) تهذيب التهذيب (4/ 98 رقم 164) العلل (100/7 رقم 1235), السنن (2/ 86 رقم 1191) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (106/11 رقم 2377) التعديل والتجريح (1095/3 رقم1292) الجرح والتعديل (75/4 رقم 314).

وَابْنِ عُمَرَ، وَعُبَادَةَ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ[23,24] [1], والطبراني في الأوسط[26] وقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى به, وقال: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ إِلَّا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، تَفَرَّدَ بِهِ سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى [2].

المطلب الثالث: الخلاصة: هذا الراوي ثقة كما نص على ذلك المحققون من العلماء، كالإمام الذهبي وابن حجر وجمهور العلماء. وقول ابن حبان: ربما أخطأ مع أنه ذكره في الثقات. وتبعه في ذلك ابن حجر, مع العلم أن ابن حجر لم يذكره في الفصل التاسع في مقدمة الفتح (أسماء من طعن فيه)، لا يقدح فيه. فالقول بتوثيقه مطلقاً ليس خروجاً عن رأي الجمهور، والله أعلم.

دراسة الحديث: هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه[27] [3], وابن أبي شيبة في مصنفه[28] [4]، والدار قطني في سننه[5]، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى[29] من طريق الدار قطني [6] بمثله.

سند الحديث: لم أقف على إسناد للحديث من طريق الفريابي، أما سند الحديث عند عبد الرزاق ففيه جابر الجعفي وهو ضعيف، وكذلك أشعث بن سوار الذي ذكره أحمد قاله ابن حجر[1] [7], وأما سنده عند ابن أبي شيبه[28]، فصحيح ورجاله ثقات, وكذلك رجال الـــــدار قطني أيضاً ثقات.

الحديث الثالث: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَنْ سُفْيَان عَن خَالِد الْحذاء عَن سعيد بْن عَبْد الرَّحْمَن فَقَالَ أبي إِنَّمَا هُوَ عبد الرَّحْمَن بن سعيد. (قلب اسم الراوي)

المبحث الثالث: دراسة الراوي الثالث: (سعيد بن يعقوب الطالقاني أبو بكر): "ثقة صاحب حديث **قال ابن حبان: ربما أخطأ** من العاشرة , روى له أبو داود والترمذي

---

(1) السنن, أبواب السير, بَابُ مَا جَاءَ فِي البَيْعَةِ(4/149 رقم1591)العلل الكبير للترمذي(1/262رقم 479).

(2) باب الميم (6/306 رقم 6482).

(3) كتاب الصلاة, بَابُ الرَّجُلِ يَؤُمُّ الْقَوْمَ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ (2\ 348 رقم 3648).

(4) كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي بالقوم وهو على غير وضوء (2/389) برقم(4570).

(5) كتاب الصلاة، باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث (2/187) برقم (1371).

(6) كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب(2/558) برقم (4073).

(7) تقريب التهذيب (137 رقم 877), (113 رقم 524).

والنسائي"، قاله ابن حجر[1] [(1)].

المطلب الأول: أقوال العلماء في الراوي:وثقه أبو زرعة والدارقطني والنسائي والذهبي، وقال أبو حاتم: صدوق, وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ [(2)].

المطلب الثاني: الأحاديث التي قيل إنه أخطأ فيها: سُئِلَ الدار قطنيَ عنْ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، **يَقْرَأُ (والليل إذا يغشى والذكر والأنثى)** الليل, فَقَالَ: يَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالْقَانِيُّ، وَوَهِمَ فِيهِ, رَوَاهُ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ , وَالصَّوَابُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ[32] [(3)].

تخريج الحديث ودراسة سنده: هذا الحديث أخرجه البخاري بالسند الذي صوبه الدار قطني وقال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: **دَخَلْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّأْمَ فَسَمِعَ بِنَا أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَأَتَانَا فَقَالَ: أَفِيكُمْ مَنْ يَقْرَأُ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: فَأَيُّكُمْ أَقْرَأُ؟ فَأَشَارُوا إِلَيَّ، فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقَرَأْتُ (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى) قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَهَا مِنْ فِي صَاحِبِكَ ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: وَأَنَا سَمِعْتُهَا مِنْ فِي النَّبِيِّ ﷺ، وَهَؤُلاَءِ يَأْبَوْنَ عَلَيْنَا** [(4)].

وأخرجه مسلم وقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ[33] قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ به ولم يذكر أبا وائل[(5)], وأخرجه الترمذي وقال: حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الأَعْمَشِ به[(6)].

---

(1) تقريب التهذيب (243 رقم 2424).

[(2)]الضعفاء لأبي زرعة الرازي (3/ 875 رقم 250) , الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(76/4 رقم 320) سؤالات السلمي للدار قطني (187/1 رقم 167) مشيخة النسائي (88/1 رقم 87), تهذيب الكمال(124/11 رقم2386) الثقات لابن حبان (270/8 رقم 13387), تهذيب التهذيب (103/4 رقم 173) تاريخ بغداد ت بشار (126/10رقم 4622) الكاشف (447/1 رقم 1983).

[(3)] العلل للدار قطني (6 /205 رقم 1072).

[(4)] كتاب تفسير القرآن, بَابُ {وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} (6/ 190 رقم 4943).

[(5)] كتاب صلاة المسافرين, بَابُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَاتِ (1/ 565 رقم 824).

6- أبواب القراءات, بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ اللَّيْلِ (5/ 191 رقم 2939).

ولم أقف على رواية الطالقاني التي خرجها الدار قطني، وبالرجوع إلى دراسة سند الرواية[1] [(1)] التي ذكرها الدار قطني من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني يتضح: بأن الحديث رجاله كلهم ثقات لكن فيه تلك العلة التي ذكرها الدار قطني.

المطلب الثالث: الخلاصة: الراوي ثقة، وثقه العلماء، وابن حبان ذكره في الثقات وقال: ربما أخطأ, وتبعه على ذلك ابن حجر فقال: ربما أخطأ, ولم أقف بعد البحث مطولاً في كتب التراجم وغيرها فمن ترجم لسعيد بن يعقوب الطالقاني على السبب الذي من أجله وصفه ابن حبان بقوله: (ربما أخطأ).

وكذلك لم أقف . فيما وقفت عليه من المصادر ـ على حديث قيل إن الراوي أخطأ فيه، إلا هذا الحديث الذي أورده الدار قطني، وذكر بأن سَعِيد بن يَعقُوب الطّالقانِيُّ وهم فيه ورواه من طريق أخرى غير الطريق المشهورة والمخرجة في كتب الصحاح.

المبحث الرابع: دراسة الراوي الرابع (محمد بن يوسف بن واقد ابن عثمان الضبي مولاهم الفِرْيابي)" **ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق** , روى له الستة "، ذكره ابن حجر[1] [(2)].

المطلب الأول: أقوال العلماء في الراوي: قَالَ أَبُو زرْعَة: صَدُوق ثِقَة, وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عن الفريابي ويحيى بن يمان؟ فقال: الفريابي أحب إلي, وذكره ابن حبان في الثقات, وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ, وقَالَ العِجْلِيُّ: الفِرْيَابِيُّ: ثِقَةٌ ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ بَعْضُ البَغْدَادِيِّيْنَ: أَخْطَأَ مُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ فِي خَمْسِيْنَ حَدِيْثاً وَمائَةٍ مِنْ حَدِيْثِ سُفْيَانَ,

---

1 – وهم: أبو معاوية: محمد بن خازم (194هـ)وثقه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص475) رقم الترجمة (5841).

والأعمش: سليمان بن مهران (147هـ) وثقه ابن حجر في تقريب التهذيب(ص254) رقم الترجمة (2615).

وأبو وائل: شقيق بن سلمة تابعي مخضرم وثقه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص254) رقم الترجمة (2816).

وعلقمة: ابن قيس النخعي، مات بعد سنة (60هـ)، وثقه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص367)رقم الترجمة (4681).

(2) تقريب التهذيب (515رقم 6415).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ أَفْرَادَاتٍ وَلَهُ حديث كبير عن الثوري، ويقدم على الجماعة فِي الثَّوْرِيِّ كَعَبْدِ الرَّزَّاقِ وَنُظَرَائِهِ وَقَالُوا: الفِرْيَابِيُّ أَعْلَمُ بِالثَّوْرِيِّ مِنْهُم, وَالفِرْيَابِيُّ فِيْمَا يَتَبَيَّنُ صَدُوْقٌ لاَ بَأْسَ بِهِ, وقال العيني عنه متابعاً ابن حجر: ثقة، فاضل، يقال: أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق[39,11,4,8,40,19,2,9,41,42,18] [(1)].

المطلب الثاني: الأحاديث التي قيل إنه أخطأ فيها: أنكر عليه ابن معين حديثاً, وأنكر ابن عدي حديثين, وأنكر الإمام أحمد عدة أحاديث ذكرها ابنه في العلل.

الحديث الذي أنكره ابن معين: أما ابن معين فقد أنكر على الراوي حديثه عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد **الشعر في الأنف أمان من الجذام** وقال: هذا باطل[18][(2)].

دراسة الحديث وتخريجه: هذا الحديث أخرجه عن الفريابي ابن عدي فقال: حَدَّثَنَا عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا عباس سمعت يَحْيى يقول حَدَّثَ الْفِرْيَابِيُّ، عنِ ابْنِ عُيَينة، عنِ ابْنِ أَبِي نُجَيْحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ: (الشَّعْرُ فِي الأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجُذَامِ).

وقال ابن عدي: وهذا حديث باطل لا أصل له, أخبرنا ابن سلم، حَدَّثَنَا عباس الخلال، قَال: حَدَّثَنَا الفريابي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَينة، قَالَ: سَمِعْتُ منه بالكوفة، وَهو شاب، عنِ ابْنِ أَبِي نُجَيْحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: نَبَاتُ الشَّعْرِ فِي الأَنْفِ أَمَانٌ مِنَ الْجُذَامِ[11]. [(3)]

---

(1) معاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني (553/3 رقم 572) الكامل في الضعفاء (7/ 468 رقم 1704), الثقات للعجلي (416/1 رقم1515) سؤالاته (1/ 252 رقم 268) أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايتهم (330 رقم 992) تذكرة الحفاظ (276/1 رقم 372) العلل لابن أبي حاتم (1/ 120 رقم 533), الضعفاء لأبي زرعة الرازي (936/3 رقم 657) الكاشف (232/2 رقم 5234), تذكرة الحفاظ (276/1 رقم 372) لسان الميزان (380/7 رقم 4786) سير أعلام النبلاء (289/8 رقم 1548), تهذيب التهذيب (535/9 رقم 880).

(2) تهذيب التهذيب (9\535 رقم 880).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (469/7 رقم 1704).

وقد أجاب الذهبي في الميزان على ذلك فقال: قلت: إنما الباطل أن يجعله من قول النبي ﷺ، أما أن يكون مجاهد قاله فهذا صحيح عنه, رواه عباس الخلال وغيره، عن محمد، وهو ثقة فاضل عابد من جملة أصحاب الثوري[11] [1]. فالحديث إذاً موقوف على مجاهد وليس مرفوعاً.

الحديثان اللذان ذكرهما ابن عدي: الحديث الأول: قال ابن عدي: حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ مُحَمد بْنِ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَوْفٍ، حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ عَنْ سُفيان، عَن عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً, قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا يُعْرَفُ بِعَلِيِّ بْنِ قَادِمٍ عَنِ الثَّوْرِيّ بِهَذَا الإِسْنَادِ وَقَدْ رَوَاهُ الْفِرْيَابِيُّ[11] [2].

أما حديث الفريابي فقد أخرجه ابن حبان في صحيحه[43] دون الزيادة فقال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَوْنٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو قُدَيْدٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، وَقَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به[3], ولم أقف على من أخرجه عن الفريابي بهذه الزيادة.

أما أصل الحديث فهو عند مسلم , وقد رواه عن سفيان أكثر من واحد, قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ به [4], وأخره أبو داود وقال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ به [5], والنسائي وقال: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفْيَانَ به [6], وابن ماجة وقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ به [7].

الحديث الثاني: قال ابن عدي: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أبي الجن، حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَوْفٍ، حَدَّثَنَا الْفِرْيَابِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ، عَن عاصم عَن مُحَمد بْن سِيرِين، عَن أَبِي

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (7/469 رقم 1704).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (7 / 469 رقم 1704).

(3) باب شروط الصلاة , ذِكْرُ السَّبَبِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ فَعَلَ... (4 / 607 رقم 1708).

(4) كتاب الطهارة, بَابُ جَوَازِ الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ (1 /232 رقم 277).

(5) كتاب الطهارة, بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّ الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ (1 / 44 رقم 172).

(6) كتاب الطهارة, الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ (1\ 86 رقم 133).

(7) كتاب الطهارة, بَابُ الْوُضُوءِ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَالصَّلَوَاتِ كُلِّهَا بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ (1/ 170 رقم 510).

هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: **إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسما مِئَة غَيْرَ اسْمٍ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجنة**, قَالَ الشَّيْخُ: وهذا لا يعرف بِهَذَا الإِسْنَادِ إلاَّ عَنِ الْفِرْيَابِيِّ عَنِ الثَّوْرِيّ[11] [(1)].

تخريج الحديث: حديث الفريابي أخرجه الطبراني في الأوسط وقال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ثَوْرٍ قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ قَالَ: نَا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**, قال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ إِلَّا الْفِرْيَابِيُّ[(2)], وأخرجه أبو نعيم في الحلية وقال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: ثنا عَمْرُو بْنُ ثَوْرٍ الْجُذَامِيُّ قَالَ: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ, قال أبو نعيم: هَذَا غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَاصِـــــمٍ وَالثَّوْرِيِّ، تَفَرَّدَ بِهِ الْفِرْيَابِيُّ[(3)].

أي أن الفريابيّ أغرب في السند بذكر سفيان.

الأحاديث التي أنكرها الإمام أحمد: أما الإمام أحمد فقد أنكر على الراوي أحاديث ذكرها ابنه في العلل وهي تسعة أحاديث ذكرها ابنه في صفحة واحدة متتاليات, قال عبد الله في مطلعها: سَمِعت أَبي سُئِلَ عَن هَذِه الْأَحَادِيث من كتاب ابن زَنْجوَيْه عَن الْفرْيَابِيّ مِمَّا أَخطَأ فِيهَا الْفرْيَابِيّ[19] [(4)], ثم بدأ بسردها.

ولما قمت بدراسة هذه الأحاديث استوقفتني عدة أمور:

الأول: كتاب ابن زنجويه الذي عزا إليه عبد الله أحاديث الراوي لم أقف عليه , وإنما المـوجود من كتب ابن زنجويه هو فقط كتاب الأموال (الجزء 13 و14 فقط المطبوع منه), فقد يكون هو المعني, ومع ذلك فليس فيه من هذه الأحاديث شيء, علماً أن ابن زنجويه روى في الأموال (ج13 و14) مائة وثلاثة عشر حديثاً عن الراوي الفريابي وابن زنجويه – واسمه حميد – هو من تلاميذ الفريابي كما مر.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (7 / 469 رقم 1704).

(2) باب الألف, بَابُ مَنِ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ (3/ 5 رقم 2295).

(3) الطبقة الأولى من التابعين, عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلُ (122/3).

(4) الـعلل (59/3 رقـم4151, 4152, 4153, 4154, 4155, 4156, 4157, 4158, 4159).

الثاني: هذه الأحاديث التي ذكرت يبدو أنها معروفة بين المحدثين عن الراوي, لذلك تارة يكون السؤال عن الحديث ويذكر السند فقط, ومن الصعوبة بمكان أن يدرك باحث مثلي متن الحديث من سنده أو أن يعرف الحديث من جزء من سنده.

الثالث: جميع هذه الأحاديث لم أقف عليها من طريق الراوي.

الرابع: بعد طول عناء من البحث وجدت أغلب هذه الأحاديث بالسند الذي صوبه الإمام أحمد, ومع ذلك لا أستطيع الجزم أنها هي, إنما يغلب على الظن أنها المعنية في السؤال, أما البعض الآخر فلم أقف عليه, ومع ذلك قمت بتوثيق ما صوبه الإمام أحمد كما سترى.

دراسة الأحاديث: الأول: قال عبد الله: سَمِعت أبي يَقُول فِي حَدِيث الْفِرْيَابِيّ عَن سُفْيَان عَن هِلَال بن قيس رَأَيْت عَبِيْدَة يتَطَوَّع فِي الْمَسْجِد أَو لَا يتَطَوَّع قَالَ أبي إِنَّمَا هُوَ النُّعْمَان بن قيس. (والوهم هنا في اسم الراوي)

هذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وقال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ عَبِيدَةَ مُتَطَوِّعًا فِي مَسْجِدِ الْحَيِّ إِلَّا مَرَّةً , وقال: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبِيدَةَ، قَالَ: **كَانَ لَا يُصَلِّي فِي مَسْجِدِهِ شَيْئًا بَعْدَ الْفَرِيضَةِ**[1], ولم أقف عليه عند غيره.

الحديث الثاني: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ صَلَّى بِهِمْ يَعْنِي بِالنَّاسِ وَهُوَ جُنُبٌ فَقَالَ أَبِي سُفْيَانُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّمَا روى عَن أَشْعَث يَعْنِي بن سَوَّارٍ عَنْهُ.

دراسة الحديث: هذا الحديث وجدته في مصنف عبد الرزاق[27], قال عبد الرزاق: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ **أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَّهُمْ وَهُوَ جُنُبٌ، أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ، فَأَعَادَ الصَّلَاةَ، وَلَمْ يُعِدْ مَنْ وَرَاءَهُ** [2].

---

[1] **كتاب صلاة التطوع, مَنْ كَانَ لَا يَتَطَوَّعُ فِي الْمَسْجِدِ (2/ 53 رقم 6370).**

[2] **كتاب الصلاة, بَابُ الرَّجُلِ يَؤُمُّ الْقَوْمَ وَهُوَ جُنُبٌ أَوْ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ (2/ 348 رقم 3648).**

سند الحديث: أما سند الحديث عند عبد الرزاق الأول فضعيف لأن فيه جابر الجعفي وهو ضعيف وكذلك أشعث بن سوار الذي ذكره أحمد قاله ابن حجر[1] [(1)], وأما الثاني فصحيح رجاله ثقات, وكذلك رجال الدار قطني أيضاً ثقات.

الحديث الثالث: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَنْ سُفْيَان عَن خَالِد الْحذاء عَن سعيد بْن عَبْد الرَّحْمَن فَقَالَ أبي إِنَّمَا هُوَ عبد الرَّحْمَن بن سعيد. **(قلب اسم الراوي)**

دراسة الحديث: هذا الحديث لم أعرفه ولكن يغلب على الظن أنه ما رواه عبد الرزاق عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: **رَأَى قَوْمًا سَادِلِينَ فَقَالَ: كَأَنَّهُمُ الْيَهُودُ خَرَجُوا مِنْ فِهْرِهِمْ** [(2)].

وأخرجه ابن أبي شيبة وقال: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَلِيًّا..[(3)], والبيهقي في الكبرى وقال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، أنبأ أَبُو الْحَسَنِ الْكَارِزِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، ثنا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ به [(4)].

سند عبد الرزاق منقطع وصله ابن أبي شيبة والبيهقي.

الحديث الرابع: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَن سُفْيَان عَن مَنْصُور **من صلى لغير الْقِبْلَة أَجزَأَهُ** قَالَ: وَقَالَ وَكِيع فِيهِ عَن إِبْرَاهِيم.

دراسة الحديث: هذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة[28] وقال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ قَالَ: يُجْزِيهِ[(5)], وعبد الرزاق وقال: عَنِ الثَّوْرِيِّ به: **مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ أَجْزَأَهُ** [(6)].

---

(1) تقريب التهذيب (137 رقم 877), (113 رقم 524).

(2) كتاب الصلاة, بَابُ السَّدْلِ (1/ 364 رقم 1423).

(3) كتاب صلاة التطوع , مَنْ كَرِهَ السَّدْلَ فِي الصَّلَاةِ (2/ 62 رقم 6481).

(4) كتاب الصلاة, بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّدْلِ فِي الصَّلَاةِ وَتَغْطِيَةِ الْفَمِ (2/ 344 رقم 3313).

(5) كـتاب الصلاة, فِي الرَّجُلِ يُصَلِّي بَعْضَ صَلَاتِهِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ مَنْ قَالَ: يُعْتَدُّ بِهَا (1/ 296 رقم 3385).

(6) كتاب الصلاة, بَابُ الرَّجُلِ يُصَلِّي مُخْطِئًا لِلْقِبْلَةِ (244/2 رقم 3631).

الحديث الخامس: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَن سُفْيَان عَن رجل عَن أَبِي عُثْمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُمَرَ رفع يَدَيْهِ فِي الْقنُوت الرَّجُلُ مَنْ هُوَ قَالَ هُوَ جَعْفَرٌ[///] صَاحِبُ الأَنْمَاطِ وَلَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ.

تخريج الحديث: هذا الحديث أخرجه البخاري في كتابه (قرة العينين برفع اليدين في الصلاة – لم يلتزم الصحيح فيه–) وقال: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ, حَدَّثَنَا سُفْيَانُ, عَنْ أَبِي عَلِيٍّ هُوَ جَعْفَرُ بْنُ مَيْمُونٍ بَيَّاعُ الْأَنْمَاطِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ قَالَ: **كَانَ عُمَرُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الْقُنُوتِ**[1].

سند الحديث: جَعْفَرٌ صَاحِبُ الأَنْمَاطِ الذي عليه مدار الحديثين قال أحمد: وَلَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ, وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[1] [2], ومعه عند البخاري قبيصة قال ابن حجر: صدوق ربما خالف[1] [3], وبقية الرجال عنده وعند البيهقي ثقات.

الحديث السادس: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَنْ سُفْيَانَ عَن أبي هَاشم عَن أبي مِجْلَزٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ عَبَّادٍ أَنه كَانَ يجلس بعد الْوتر فَيقْرَأ فَقَالَ هُوَ عَن سُلَيْمَان كَذَا قَالَ وَكِيع عَن سُفْيَان عَن سُلَيْمَان التَّيْمِيّ عَن أبي مجلز.

إسناد الحديث: لم أقف على إسناد هذا الحديث.

الحديث السابع: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ حَكِيمِ بن جُبَير عَن بن جُبَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ فَقَالَ قَالَ وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ وَقَالَ مُرَّةُ الْأَزْرَق مرّة عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ وَقَالَ مرّة عَن سعيد بن جُبَير عَنْ عَائِشَةَ يَعْنِي: **مَا رَأَيْتُ أحدا قطّ كَانَ تَعْجِيلا لِصَلاةِ الظُّهْرِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.**

إسناد الحديث: لم اقف على إسناد الحديث من طريق الفريابي، والحديث أخرجه الترمذي في سننه، وقال حديث حسن[4].

---

(1) (68/1 رقم 95).

(2) تقريب التهذيب (141 رقم 961).

(3) تقريب التهذيب (453 رقم 5513).

4 – كتاب أبواب الصلاة، باب التعجيل بالظهر (292/1)برقم (155).

الحديث الثامن: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَن الثَّوْرِيّ عَن حبيب بن أبي ثَابت عَن ابن جُبَير أَنه **كَانَ يُصَلِّي بعد الْمغرب أَرْبعا يفصل بَينهمَا** فَقَالَ أبي: قَالَ وَكِيع: حبيب بن أبي عمْرَة.

إسناد الحديث: ولم أقف على إسناد الحديث من طريق الفريابي أو طريق أخرى بهذا اللفظ.

الحديث التاسع: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الْفِرْيَابِيِّ عَنْ سُفْيَان عَن عقبَة بن الْعيزَار قَالَ أبي إِنَّمَا هُوَ عقبَة بن أبي الْعيزَار, وهذا الحديث يغلب على الظن أنه الذي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وقال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي الْعَيْزَارِ، قَالَ: **أَتَيْتُ الشَّعْبِيَّ بِرَجُلٍ لِي عَلَيْهِ حَقٌّ، لَمْ يَكُنْ لِي عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَقَالَ: خُذْ لِي مِنْهُ كَفِيلًا فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ لِي مِنْهُ كَفِيلًا** [(1)].

إسناد الحديث: لم أقف على إسناد الحديث من طريق الفريابي، وإنما أخرجه ابن أبي شيبة ـ كما سبق ـ وغيره من طريق عقبة بن العيزار، وهو ضعيف كما ذكر ذلك البيهقي في السنن الكبرى[18] [(2)].

المطلب الثالث: الخلاصة: قال ابن حجر في الفتح[13] مختصراً أقوالهم: وَثَّقَهُ الْجُمْهُور وَذكره ابن عدي فِي الْكَامِل فَقَالَ لَهُ إِفْرَاد وَقَالَ الْعجلِيّ ثِقَة وَقد أَخطَأ فِي مائَة وَخمسين حَدِيثا وَذكر لَهُ ابن معِين حَدِيثاً أَخطَأ فِيهِ فَقَالَ هَذَا بَاطِل. قلت اعْتَمدهُ البُخَارِيّ لِأَنَّهُ انتقى أَحَادِيثه وميزها وروى لَهُ الْبَاقُونَ بِوَاسِطَة [(3)], وقال في غير الفتح: روى عنه البخاري ستة وعشرين حديثاً [18] [(4)], أما قول ابن عدي: له إفرادات فقد أجاب الذهبي عن ذلك فقال: قلت: لأنه لازمه مدة، فلا ينكر له أن ينفرد عن ذاك البحر[44] [(5)] وأجاب الذهبي أيضاً عن حديث ابن معين, وأما الأحاديث التي ذكرها

---

(1) كتاب البيوع, فِي الرَّجُلِ يَدَّعِي قِبَلَ الرَّجُلِ الشَّيْءَ (4\ 545 رقم 23006).

2 – السنن الكبرى: (54/4) برقم(7300).

[(3)] الفصل التاسع (422/1).

[(4)] تهذيب التهذيب (535/9 رقم 880).

[(5)] ميزان الاعتدال (7/ 71 رقم 8340).

الإمام أحمد فالوهم في أسماء الرواة أقل درجات الوهم, بعد ذلك أرى أنه من الواضح أن الراوي رضيه البخاري ومسلم والجمهور, وقد صدر عنه ما لا ينفك عن طبائع البشر, والعصمة للأنبياء فقط, أرى أن الراوي من المرتبة العليا من التوثيق والصلاح والصحيح, ولكنه في حديث الثوري يعد من المرتبة الثانية, لأن أصحاب الثوري الثقات على ثلاث مراتب:

الأولى: يعدون القطان ووكيع وابن المبارك وابن مهدي وأبا نعيم أعلى أصحاب الثوري, الثانية: الفِرْيَابِيِّ ومن مثله, الثالثة: يعد الإمام أحمد الأشجعي – عبيد الله بن عبد الرحمن الذي يقول عنه ابن حجر: ثقة مأمون أثبت الناس كتاباً في الثوري[1,18] [(1)] – وأصحابه بعد الفريابي، في الطبقة التي تليهم، فما بالك بالفريابي، وهم مع ذلك كلهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلهم ولكن تفاوتهم في الضبط والمعرفة.

وقول العلماء فيه: (قد يخطئ):لا ينافي التوثيق، بل هو دقة في الحكم، ويظهر أثر ذلك إذا خالف من هو أوثق منه، قال ابن حجر في بعض الرواة:" وأما ذكر ابن حبان له في الثقات، فإنه قال فيه مع ذلك: كان يخطئ، وذلك مما يتوقف عن قبول أفراده"[45] [(2)].

وقولهم: (قد يخطئ في حديث الثوري) "فيه إشارة إلى قلة خطأه في حديث الثوري، ومثل هذا لا يضعف حديثه عند العلماء، إلا إذا تبين خطؤه، شأن كل ثقة موصوف بأنه قد يخطئ، ولذلك احتج به الشيخان، ورويا له من حديثه عن الثوري"[46] [(3)].

المبحث الخامس: دراسة الراوي الخامس: (معلى بن أسد العَمّي أبو الهيثم البصري أخو بهز): "**ثقة ثبت. قال أبو حاتم ابن حبان: لم يخطئ إلا في حديث واحد**, روى له

---

(1) تقريب التهذيب (373رقم 4318) سؤالاته (252/1 رقم 268), تهذيب التهذيب (535/9 رقم 880)

2 – النكت على كتاب ابن الصلاح (678/2).

3 – النصيحة: (ص178).

الستة إلا مسلم"، قاله ابن حجر[1] [(1)].

المطلب الأول: أقوال العلماء في الراوي: وثقه العجلي وابن حبان والذهبي ومسلمة بن قاسم ومسعود بن الحكم، وذكره الدار قطني في ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايتهم,وقال أبو حاتم: ما أعلم أني عثرت له على حديث خطأ غير حديث واحد, وقال مسعود بن الحكم ثقة مأمون[6,9,42,18,26,40,4,20] [(2)].

المطلب الثاني: الأحاديث التي قيل إنه أخطأ فيها: لم أقف على الحديث الذي أخطأ فيه ولم يذكره أبو حاتم ابن حبان ولا أحد غيره, ومن الواضح أن هذا الراوي ثقة وثقه جمهور المحدثين، أما ما ذكره أبو حاتم ابن حبان فأرى أن عبارته هي مدح له وليست في مقام الذم، والله أعلم. لأن الراوي الذي يخطئ في حديث واحد لا يؤثر ذلك في توثيقه، فمن ذا الذي لا يعرى من الخطأ، كما قال الإمام أحمد في وصف الإمام يحيى القطان مادحاً له: "ما رأيت أقل خطأً من يحيى ولقد أخطأ في أحاديث، ومن يعرى من الخطأ والتصحيف "[(3)].

خاتمة: ويمكن إجمالها بالآتي: بعد دراستي لأحوال الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بقوله:"ثقة يخطئ", أو "ثقة ربما أخطأ"، يمكن القول بأن مراده بذلك: إنهم أقل درجة ممن وصفهم بأنهم ثقات مطلقاً. وليس معنى ذلك أن الثقات لا يخطؤون، يقول الذهبي في ذلك: ما كل أحد فيه بدعة أو له هفوة أو ذنوب يقدح فيه بما يوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطأ، ولكن فائدة ذكرنا كثيراً من الثقات الذين فيهم أدنى بدعة أو لهم أوهام يسيرة في سعة علمهم أن يـــــعرف أن

---

(1) تقريب التهذيب (540 رقم 6802).

(2) الثقات لابن حبان (182/9 رقم15893) الكاشف (281/2 رقم 5560) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (626/10 رقم 216) تهذيب التهذيب (237\10 رقم 432) التعديل والتجريح (738/2 رقم 670) , تذكرة الحفاظ (38/2 رقم 473) الثقات للعجلي ط الباز(435/1 رقم 1608) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (284/28 رقم 6097).

(3) (11/ 191 رقم 359).

غيرهم أرجــح مــنهم وأوثق إذا عارضـهم أو خــالفهم[44,47] [2'1]. وهؤلاء الرواة هم:

1- الراوي الأول: (بريد بن عبد الله بن أبي بردة الكوفي):هو ثقة مطلقاً كما قرره الحافظ ابن حجر في فتح الباري[13].

2- الراوي الثاني: (سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان الأموي البغدادي):هو ثقة عند جمهور المحدثين، إلا ما نقل عن ابن حبان وصالح بن محمد وتبعهما على ذلك ابن حجر: أنه أخطأ.

3- الراوي الثالث: (سعيد بن يعقوب الطالقاني): هو ثقة عند جمهور المحدثين، ووصفه بالخطأ ابن حبان وتبعه ابن حجر، ولم أقف له ـ فيما وقفت عليه من المصادر . على حديث قيل إنه أخطأ فيه.

4- الراوي الرابع: (محمد بن يوسف بن واقد الضبي الفِرْيابي): هو ثقة عند جمهور المحدثين وتبعهم في ذلك ابن حجر، وفي حديث الثوري يعد من المرتبة الثانية.

6- الراوي الخامس: (معلى بن أسد العَمّي أبو الهيثم البصري): ثقة عند جمهور المحدثين وتبعهم ابن حجر، ولم أقف له ـ فيما رجعت إليه من المصادر ـ على الحديث الذي أخطأ فيه.

ومما يوصي الباحث به:

1- عدم الاكتفاء بالأقوال المختصرة فيما يخص توثيق الرجال أو تجريحهم، بل لابد من الرجوع إلى ما قاله العلماء المختصون تفصيلاً للوقوف على درجات الرواة ومراتبهم، فلا يكفي الرجوع مثلاً إلى كتاب (تقريب التهذيب) ـ على الرغم من جلالة منزلته وعظيم فائدته ـ للوقوف على درجة راوٍ من الرواة، بل لابد من الرجوع إلى المصادر الأخرى أيضاً، واستيعاب أقوال العلماء فيها بخصوص أي راوٍ من الرواة.

---

[1] ميزان الاعتدال (3\ 140 رقم 5874).

[2] الضعفاء الكبير (3\ 17 رقم 973) ميزان الاعتدال (2\ 635 رقم 5130).

2- على الباحث أن يستنبط رأي ابن حجر من كتبه كلها مثل كتاب: (تهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان وفتح الباري وغيرها) حتى يقف على رأيه الدقيق في الرواة.

3- على الباحث أن يأخذ بالتعديل المفسر والتجريح المفسر ـ إن وجد ـ لأن المفسر يعطي صورة أدق عن حال الراوي، ولأن ذلك أقرب للصواب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

المراجع

1- أحمد بن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، دار الرشيد، سوريا, ط1.1986 م.

2- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية, كتاب **الضعفاء**: لأبي زرعة الرازي.

3- يحيى بن معين, **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**, دار المأمون – دمشق.

4- أحمد بن صالح العجلى، **تاريخ الثقات**، دار الباز, ط1.1984 م.

5- ابن أبي حاتم, **تفسير ابن أبي حاتم**، مكتبة الباز، السعودية, ط1419.3 هـ.

6- محمد بن حبان البُستي، 1393هـ – **الثقات**, دائرة المعارف العثمانية الهند, ط1.

7- محمد بن حبان البُستي, **مشاهير علماء الأمصار**، دار الوفاء– المنصورة.

8- الدار قطني, **ذكر أسماء التابعين** ، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت, ط1.

9- الذهبي، 1992– **الكاشف**، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، جدة، ط1.

10- الذهبي، **المغني في الضعفاء**, بلا طبعة وتاريخ.

11- ابن عدي الجرجاني،**الكامل في ضعفاء الرجال**, دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

12- أحمد بن عمرو البزار، **مسند البزار**، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.

13- ابن حجر العسقلاني،**فتح الباري**, دار المعرفة – بيروت،1379 هـ .

14- عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، دار إحياء الكتب العربية.

15- الدار قطني، **سنن الدار قطني**, مؤسسة الرسالة– لبنان, ط1424.1 هـ.

16- النسائي،**تسمية مشايخ النسائي**، دار عالم الفوائد, مكة ، ط1423.1 هـ.

17- الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 2002– دار الغرب الإسلامي، بيروت, ط1.

18-ابن حجر العسقلاني،**تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف ، الهند, ط1.
20- يوسف بن عبد الرحمن المزي, **تهذيب الكمال**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.
21- سليمان بن خلف الباجي، **التعديل والتجريح** , دار اللواء، الرياض.
22-ابن أبي حاتم الرازي،**الجرح والتعديل**, دار إحياء التراث ، بيروت, ط1.1952
23- محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**, بلا طبعة وتاريخ.
24- محمد بن عيسى الترمذي، **علل الترمذي الكبير**, عالم الكتب, بيروت, ط1.
25- محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**, دار طوق النجاة , ط1.1422 هـ.
26- سليمان بن أحمد الطبراني، **المعجم الأوسط**، دار الحرمين – القاهرة.
27- عبد الرزاق الصنعاني، **المصنف**, المكتب الإسلامي – بيروت, ط2.1403 هـ
28- ابن أبي شيبة، **مسند ابن أبي شيبة**, دار الوطن – الرياض, ط1.1997 م.
29- أحمد بن الحسين البيهقي، **السنن الكبرى**, دار الكتب العلمية، بيروت ط3.
30- الحاكم النيسابوري، **المستدرك**, دار الكتب العلمية – بيروت, ط1.1411 هـ.
31- محمد بن الحسين النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي، 1427هـ- **سؤالات السلمي للدار قطني**، ط1.
32- الدار قطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**, دار طيبة – الرياض، ط1.
33- السيوطي، **طبقات الحفاظ**, دار الكتب العلمية – بيروت، ط1.
34- ابن سعد،**الطبقات الكبرى**, دار الكتب العلمية – بيروت, ط1،1410هـ .
35- أحمد بن حنبل الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، مؤسسة الرسالة، ط1.
36- محمد بن جعفر الخرائطي, **مكارم الأخلاق**، دار الآفاق العربية، القاهرة, ط1.
37- خالد بن منصور، **تفرد الراوي الصدوق بين القبول والتوقف**، مقالة،2006م.
39- بدر الدين العينى, **مغاني الأخيار**، دار الكتب العلمية، بيروت ط1،1427هـ .
40- الذهبي, **تذكرة الحفاظ**, دار الكتب العلمية بيروت, ط1،1998م.
41- ابن حجر العسقلاني, **لسان الميزان**, مؤسسة الأعلمي – لبنان, ط2،1971م.
42- الذهبي, **سير أعلام النبلاء**, دار الحديث- القاهرة, الطبعة: 1427هـ.
43- محمد بن حبان البُستي، **صحيح ابن حبان**، مؤسسة الرسالة, ط2/ 1993.

44- الذهبي، **ميزان الاعتدال**، دار المعرفة ، بيروت – لبنان, ط1.1963 م.
45- ابن حجر العسقلاني، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1984.2 .
46- الألباني، **النصيحة**، دار ابن عفان، مصر، ط2000/2م.
47- العقيلي ، **الضعفاء الكبير**، دار المكتبة العلمية – بيروت, ط1،1984م.
48- عمر بن أحمد ابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، الدار السلفية – الكويت.
49- محمد بن علي ابن المقرئ, **المعجم**، مكتبة الرشد، الرياض، ط1419.1هـ .
50- الدارمي، **مسند الدارمي**، دار المغني، السعودية, ط1،1412هـ .
51- علي بن الحسن ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، دار الفكر. 1995م .
52- الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الراوية**, المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
53- سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**, المكتبة العصرية، بيروت.
54- السيوطي، **الحاوي للفتاوي**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،2000 .
55- ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**،دار الكتب العلمية – بيروت, ط1،1406هـ
56-البرقاني, **سؤالات البرقاني** للدار قطني،كتب خانه جميلي، باكستان، ط1. 1404هـ
57- تمام بن محمد الرازي، – **الفوائد**, مكتبة الرشد – الرياض, ط1،1412 هـ
58- مسلم بن الحجاج القشيري , **صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي بيروت.
59- ابن رجب، **فتح الباري** ، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1422.2 هـ.
60- الذهبي, **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**, دار البشائر– لبنان.
61- ابن حجر العسقلاني، **التلخيص الحبير**, دار الكتب العلمية, ط1/. 1989م.
62-النسائي,**المجتبى**, مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب, ط2. 1406هـ.
63- أحمد بن عبد الله الأصبهاني، **حلية الأولياء**، دار السعادة ،1974م.
64- أحمد بن عبد الله لأصبهاني، **الطب النبوي**, دار ابن حزم, ط1،2006.